الوطن

عينٌ على الوطن...

سورية يومية سياسية مستقلة

١٢ صفحة | ٢٥ ليرة سورية

الاثنين ٢١ تشرين الأول ٢٠١٩ | الموافق ٢٢ صفر ١٤٤١ هـ | العدد ٣٢٥٥ السنة الثالثة عشرة | **الناشر** | الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع www.alwatan.sy

Al-Watan | Daily Syrian Independent Political Newspaper | October 21, 2019 | No. 3255 | 13th year

أولو الأمر

بنت الأرض

حين أمرنا الله عزّ وجل بإطاعته وإطاعة الرسول وأولي الأمر ذلك لأن التعريف المتضمن لأولي الأمر يقترب في صدقه وحرصه ونزاهة رسالته من التعريف الحقيقي للأنبياء والصديقين. ذلك لأن المفهوم هو أن أولي الأمر هم من يتولون شؤون الرعية ويبذلون وقتهم وجهدهم وعلمهم وحياتهم في خدمة الناس غير طامعين بأجر أو مقابل سوى أداء المهمة على أكمل وجه ورضى الله والرعية عنهم. في هذا التعريف لأولي الأمر تقاطع حقيقي وأكيد مع أصحاب السياسات الشفافة الحريصين على الناس، الناذرين أنفسهم فقط للخدمة العامة وتحسين أحوال البلاد والعباد. والمكافأة لهؤلاء في الدنيا هي سيرتهم الحميدة التي يورثونها لأولادهم وأحفادهم والتي تصبح أغلى ما يملكون وتبقى عزهم وكرامتهم بين الناس لعقود بعد انقضاء حياتهم ومواراتهم الثرى، لذلك ومع كل رحمة على من توفاه الله يقول الأقدمون: «هنيئاً لصاحب الذكر الحميد» لأننا في هذه الدنيا عابرون جداً، وكلّ ما تبقى للأحباب والأهل هو هذا الذكر الحميد الذي في الحقيقة والواقع لا يُقدّر بثمن. وإذا ما أردنا اليوم أن نحلّل وضع الشعوب الهائمة على وجهها في بلدان مختلفة والأسباب الحقيقية لمختلف أوجه معاناتها، فإننا نتوصل بالتأكيد إلى الاستنتاج أن هناك فراغاً ما ونقصاً لم يملأه أولو الأمر رغم ادعاءاتهم بعكس ذلك. وهنا تكمن المشكلة الأكبر وهي أننا في التحليل والدراسة المعمّقة لأوضاع الشعوب علينا أن نحلّل الواقع وعوامله ومظاهره وتطوراته، لا أن نستند إلى ما يقال بل إلى ما يتم فعله وتنفيذه ومتابعته وتطويره على أرض الواقع.

وصلتنا قصص جميلة عن أولي أمر اضطروا في ختام حياتهم أن يبيعوا سجاد البيت لكي ينفقوا على أدويتهم رغم أنهم شغلوا مناصب عامة ذات ميزانيات ضخمة، وقد سمعت هذه القصة شخصياً من المرحومة سلمى الحفار ابنة لطفي الحفار الذي حاول الفرنسيون إغراءه بما يريد ويشتهي كي يتحكموا بمياه نبع الفيجة، لكنه رفض رفضاً قاطعاً وعمل على إيصال مياه الفيجة إلى دمشق وعلى إبقاء مؤسسة مياه عين الفيجة مؤسسة أهلية يتشارك في ملكيتها أهالي دمشق وهي مازالت كذلك إلى حدّ اليوم. وقد عثر في بيته القديم في الميدان على بحرة جميلة نتيجة حفريات نقلها ووضعها في صالة عين الفيجة، وما زالت شاهداً على أن لطفي الحفار اعتبر مبنى الفيجة أهم من بيته، وورثها للأجيال التي تزور ذلك المبنى العريق الجميل في شارع النصر في دمشق، ولكنه حين كبر اضطر إلى بيع ثلاث سجادات لكي ينفق على دوائه. وفي أقطار مختلفة نسمع قصص الأولين الذين وهبوا حياتهم وجهودهم فعلاً للخدمة العامة وأورثوا أولادهم وأحفادهم شرف الأسماء التي حملوها والأعمال الجليلة التي قاموا بها. لكن الاحتلال العثماني لبلداننا وعلى مدى أربعة قرون بذل كل ما في وسعه لإفساد العباد والبلاد وحارب فكرة الإخلاص للدولة والعمل العام، وبذر بذور الفساد والرشوة والتقاعس، حيث أصبح أولو الأمر حفنة من المتواطئين معه على حساب مصلحة بلادهم والمستفيدين من هباته وعطاءاته على حساب البلاد والعباد. وفي وقت أحدث عمل الاحتلال الأميركي في العراق وفق المنهج ذاته، فنشر بذور الفساد وقرّب حفنة من الذين يرغبون في تحقيق مكاسب شخصية لأنفسهم وأهليهم على حساب المصلحة العامة التي من المفترض أنهم يمثلونها. واختلطت هذه الفكرة والأسلوب بأفكار لا تقلّ خطراً، وهي أن المحتلّ الغربي الذي سوف يهبنا في الوقت المناسب بعضاً من حضارته وأسلوب حكمه يدعي أنه يتسم بالعدل والنزاهة ويعمل على إرساء أسس التقدم والازدهار لجميع رعاياه. بين هذا وذاك شاب الغموض والتشويه مفاهيم الحكم وموجبات هذا الحكم على أولي الأمر أولاً وعلى البريّة ثانياً؛ فلا نحن عدنا للأصول فيما أملاه علينا ديننا وثقافتنا وحضارتنا في أوقات ألقها وازدهارها، ولا نحن فرزنا الغث من السمين في كل ما تمّ استقدامه من محتلين وطامعين وأُدخل على ثقافتنا وأصبح جزءاً منها ينتظر من يمتلك الجرأة والصدق والصبر ليعيد تنقية المفاهيم من شوائبها ووضع القواعد التي يبنى عليها حتى وإن استغرقت وقتاً حتى تثمر وتؤتي أكلها.

لا شك أن مثل هذه المهمة الصعبة والمعقدة تحتاج إلى نخب تعي أبعادها أولاً وقادرة على تفكيك كل رموزها ومرتسماتها ووضع البدائل السليمة والفعالة بأسلوب سهل وقابل للفهم. لكن المشكلة الأخرى التي يواجهها الناس في معظم أقطارهم في العالم العربي والغربي هي، إما غياب النخب وإما استغراق هذه النخب في مصالحها الخاصة، وعدم الاكتراث بالشأن العام ومتطلبات هذا الشأن التي تحتاج إلى قناعة وإدراك عميقين وصبر وجلد ودأب حيث أصبحت الانتهازية سيدة الموقف. وتدريجياً تُقبل الناس فكرة تكديس ثروات لدى أصحاب الشأن العام من دون أن يُسأل أحد «من أين لك هذا»؟ بل وصلت المسألة، في العالم العربي خصيصاً في مختلف أقطاره، إلى شبه استنكار لمن أمضى في الخدمة العامة عقوداً من عمره من دون أن يتمكن من الانضمام إلى الطبقة المترفة التي تعتبر نفسها اليوم أنها هي النخبة لأنها هي صاحبة النفوذ والآمرة الناهية في مسائل عدة تتعلق بشؤون البلاد. أي إنه وإلى حدّ ما تم استبدال النخب الفكرية ذات القضية، سواء أكانت هذه القضية فكرية أم خدمية أو سياسية، بشبكات اعتبرت نفسها هي النخب البديلة وهي لا تعمل شيئاً سوى تحقيق مصالحها ومصالح من ينتمون إلى هذه الشبكات فقط على اعتبارهم المعنيين بتسيير الأمور، كما أن هذه النخب البديلة وبعد أن استمتعت بالسلطة والمال تعمل على إزاحة أي عنصر ينتمي إلى النخب الحقيقية الحريصة فعلاً على الشأن العام والمستعدة للتضحية في سبيله، على اعتبار أن هذا المفهوم وهذه الأخلاق قد غرست في ضميرها ووجدانها منذ الصغر، وما زالت هناك فئة وإن كانت قليلة جداً تقدّر مثل هذا الانتماء ومثل هذه التضحيات.

الحلّ اليوم والذي لابدّ منه في وطننا العربي على وجه الخصوص بمختلف أقطاره هو أن نعيد التفكير ملياً بأسلوب وأدوات عملنا، وبالنتائج التي أفضى إليها هذا الأسلوب وهذه الأدوات، وأن نسأل بكل جرأة ومصداقية: هل نحن على الطريق الصحيح أم إن هناك الكثير من المفاهيم والأساليب التي تحتاج إلى تنقية حقيقية وتغيير وجهة؟ قبل أن نستمر في السير ونسرع الخطا ونتوهم أننا سوف نصل إلى مآلنا. المرحلة اليوم تتطلب التفكير المعمّق بمناهجنا التربوية والتعليمية أولاً، وبالقيم السياسية والثقافية والمجتمعية التي تسود مجتمعاتنا، وأن نسأل: هل هذه المناهج والقيم المؤهلة لكي تكون سلاحاً حقيقياً بأيدي الأجيال القادمة هي التي توصلهم إلى برّ الأمان؟ أم إننا بحاجة إلى اجتراح مفاهيم وأساليب وقيم تنقض كل ما أوصل مجتمعاتنا إلى هذا التيه وتعيد الأمور إلى نصابها السليم، ونبدأ ولو متأخرين بداية سليمة واثقة تدرك الهدف جيداً وترسم الخطوات الصحيحة والواثقة التي تمكن فعلاً من بلوغ هذا الهدف. المهمة صعبة ولكنها ليست مستحيلة ومازالت مؤجلة منذ عقود، وما زال العرب في مختلف أقطارهم يحاولون التعايش مع واقع صعب غير منتج يشوبه قدر كبير من الخلل. حان الوقت للاعتراف بأن هذا الطريق لا يوصل أجيالنا المستقبلية إلى برّ الأمان، ولذلك فإنهم اتخذوا من الهجرة سبيلاً وحيداً لتحقيق آمالهم ومستقبلهم، ولتحقيق ذاتهم في العلم والعمل. لابد أن نعيد تعريف أهدافنا الوطنية فعلاً والنابعة أولاً وأخيراً من مصلحة بلداننا وأمتنا، وأن نستلهم من المضيء من ثقافتنا وتاريخنا سبل تحقيق هذه الأهداف بعيداً من الامتثال للأفكار المندسّة إلينا من المحتلين والطامعين والمستهينين بنا وبأمتنا منذ قرون، وبعيداً عمن لا يرون في المرآة سوى ذاتهم المتضخمة والتي تطغى على صورة العباد والبلاد في أعمالهم وضمائرهم.

أميركا تخلي أكبر قواعدها غير الشرعية وتواصل انسحابها من سورية

تعزيزات للجيش نحو ريف الحسكة.. ومرتزقة «أردوغان» ينهبون رأس العين

الوطن- وكالات

غطى مشهد انسحاب أرتال أميركية جديدة من قواعدها غير الشرعية في سورية، على كثير من التفاصيل الميدانية التي رافقت ما يجري في شمال شرق البلاد، وبدت تلك المنطقة أمام مرحلة جديدة مع الإعلان عن احتلال تركيا لمدينة رأس العين، والإعلان أيضاً عن توجه عدة أرتال من ألوية مدرعة تابعة للجيش السوري إلى منطقة شرق الفرات، للانتشار في ريف محافظة الحسكة، في وقت يستعد فيه رئيس النظام التركي لإجراء لقاء مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين غداً في «سوتشي»، وصفته أنقرة بأنه «بالغ الأهمية».

الاحتلال الأميركي سحب أمس المزيد من قواته من الأراضي السورية، فأخلت عدة قواعد لها، ونقلت عتادها العسكري باتجاه العراق.

وحسب وكالة «سانا» الرسمية، انسحب رتل عسكري للاحتلال الأميركي صباح أمس، مؤلف من عدة عربات عسكرية من ريف حلب والرقة مروراً بمحافظة الحسكة باتجاه العراق.

من جهتها قالت وكالة «فرانس برس»: إن القوات الأميركية خرجت من أكبر قاعدة لها في الشمال السوري، تطبيقاً لقرار الرئيس دونالد ترامب، سحب العسكريين الأميركيين من المنطقة.

وأفادت الوكالة، بأن أكثر من ٧٠ مدرعة ومركبة عسكرية تحمل العلم الأميركي عبرت مدينة تل تمر في ريف الحسكة الشمالي الغربي، وسط تحليق مروحيات في الأجواء.

وأكدت مصادر إعلامية معارضة، أن هذا الرتل انسحب على الطريق المؤدي إلى القامشلي من مطار صرين الواقع على بعد نحو ثلاثين كيلومتراً جنوب غربي مدينة عين العرب في ريف حلب، وكان يعد هذا المطار حتى الآن أكبر قاعدة غير شرعية للقوات الأميركية في شمال سورية، كما أنه القاعدة الرابعة التي ينسحب منها العسكريون الأميركيون خلال نحو أسبوعين.

وحسب «فرانس برس» فقد باتت جميع القواعد التي اتخذتها القوات الأميركية شمال محافظة الرقة وشمال شرقي حلب خالية، في حين لا يزال التواجد غير الشرعي الأميركي قائماً في عدة قواعد في محافظتي دير الزور والحسكة، إضافة إلى قاعدة «التنف» جنوب سورية.

يأتي ذلك في وقت كشف فيه مصدر ميداني لوكالة «سبوتنيك» الروسية، بأن أرتالاً من ألوية مدرعة من الجيش السوري، في طريقها إلى شرق الفرات، في ريف الحسكة للانتشار، وقال: «إن الأرتال العسكرية مؤلفة من ثلاثة ألوية مدرعة».

خطوة الجيش السوري تأتي بعيد ساعات من إعلان وكالة «سانا» بأن «قوات النظام التركي بالتعاون مع مرتزقتها من التنظيمات الإرهابية واصلت عدوانها على الأراضي السورية، واحتلت مدينة رأس العين بريف الحسكة الشمالي الغربي، وذلك بعد محاصرتها واستهدافها بضربات مدفعية وصاروخية وغارات جوية طالت المباني السكنية والبنى التحتية داخلها».

ولفتت «سانا» إلى أن «قوات الاحتلال التركي ومرتزقته احتلوا رأس العين، وهجروا سكانها عنها، حيث نزحت مئات العائلات على مدار الأيام الماضية، بسبب كثافة القصف الذي دمر كل البنى الخدمية داخل المدينة».

من جانبه أفاد التلفزيون السوري بأن مرتزقة النظام التركي، نفذوا حملات سرقة لمنازل المواطنين في مدينة رأس العين، بعد احتلالها.

على صعيد سياسي مواز، أكد الناطق باسم الرئاسة الروسية، دميتري بيسكوف، أن التطورات الأخيرة شمال شرق سورية تثير قلقاً شديداً لدى الكرملين، وأن هذه الأحداث «قد تضر بالتسوية السياسية».

من جانبها دعت أنقرة واشنطن إلى استخدام «نفوذها» لدى القوات الكردية لضمان انسحابها المنظّم من شمال شرق سورية، وأكد المتحدث الرئاسي التركي ابراهيم قالين أن تركيا لا نية لديها في «احتلال» هذه المنطقة الحدودية.

ووصف قالين لقاء الرئيس التركي بنظيره الروسي غداً في «سوتشي» بأنه «بالغ الأهمية»، وتابع: «نعتقد أن الاتفاق الذي أبرمناه مع الأميركيين والتفاهمات التي سنتوصل إليها مع الروس ستسهم في المضي قدماً في العملية السياسية بهدف التوصل إلى تسوية للأزمة عن طريق التفاوض».

وحدات الجيش تواصل انتشارها في منطقة الجزيرة (سانا)

الصفدي يطالب بعودة سورية لتمارس دورها كركيزة في العمل العربي!

الوطن- وكالات

على وقع العدوان التركي المتواصل على الشمال السوري، وبعد إخفاق جميع الخيارات العربية، بدأت ملامح توجهات قوية تتبلور باتجاه عودة سورية إلى جامعة الدول العربية، كشفت عنها تصريحات وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، خلال لقائه أمس أمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط.

وقال الصفدي في تصريحات للصحفيين عقب مباحثات مع أبو الغيط في عمّان: «نحن كلنا مجمعون في إطار العمل العربي، وفي إطار قرارات جامعة الدول العربية أن الأزمة السورية يجب أن تنتهي، وأنه لا بد من دور عربي أكثر فاعلية وأكثر تأثيراً في جهود التوصل إلى حل سياسي لهذه الأزمة، والتعامل مع كل تداعياتها»، واعتبر الصفدي أن الحل السياسي الذي يجب التوصل إليه، يجب أن يحفظ وحدة سورية وتماسكها ويضمن أمنها واستقرارها «لتعود سورية لتمارس دورها ركيزة أساسية من ركائز العمل العربي المشترك».

وبرز مؤخراً دعوات عربية عديدة لاستعادة سورية لمقعدها في الجامعة العربية، وعلى رأسها لبنان والجزائر والعراق الذي أكد أنه بصدد تقديم طلب رسمي لعقد قمة عربية خاصة بعودة سورية إلى الجامعة.

حزمة قرارات إصلاحية تخفض رواتب الوزراء والنواب ولا ضرائب على الشعب

الاحتجاجات في لبنان تتصاعد ومطالبات باستعادة الأموال المنهوبة

وكالات

تواصلت التظاهرات المطلبية العارمة في لبنان لليوم الرابع على التوالي، احتجاجاً على تردي الأوضاع المعيشية، ورفضاً للسياسات الاقتصادية.

تظاهرات الأمس عمت مناطق واسعة من لبنان، وشهدت ارتفاعاً ملحوظاً في أعدادهم ولاسيما في ساحة رياض الصلح التي غصت ليل أمس بالمتظاهرين، الذين طالبوا بحل جذري وبناء دولة جديدة تعتمد على الكفاءات، واستعادة الأموال المنهوبة.

ورغم محاولة تسييس الاحتجاجات التي قادتها «القوات اللبنانية» والتي أعلنت نية وزرائها تقديم استقالاتهم أول من أمس، غير أن هذه المحاولة لم تلق أي أصداء لدى المتظاهرين، الذين اعتبروا «القوات» جزءاً من الطبقة الفاسدة.

الأوساط المتابعة في لبنان توقعت حسبما أوردت «الميادين»، انعقاد اجتماع وزاري مصغّر برئاسة رئيس الحكومة اللبنانية في بيروت، لبحث ورقة الإصلاحات الاقتصادية التي سيقترحها في ورقته المرتقبة، على الكتل النيابية المختلفة.

وقال رئيس الحكومة اللبنانية: إنه سيطرح الورقة الإنقاذية، على التصويت في جلسة الحكومة المرتقبة ويأمل إقرارها بالإجماع، وأنه سيعلن موقفه بعد انتهاء المشاورات مع الكتل السياسية.

في الأثناء، كشفت «الميادين» عن بنود الورقة الإصلاحية الإنقاذية التي من المقرر طرحها، والتي تتضمن خفض رواتب جميع النواب والوزراء الحاليين والسابقين ٥٠ بالمئة، وإلغاء جميع الصناديق: الجنوب، الإنماء والإعمار، المهجرين، وفرض ضرائب على المصارف وشركات التأمين بنسبة ٢٥ بالمئة، وإلغاء قرارات خفض معاشات التقاعد للجيش والقوى الأمنية، ووضع سقف لرواتب العسكريين لا يتجاوز رواتب الوزراء، وتقديم مصرف لبنان والمصارف الخاصة ٣ مليارات دولار لخزينة الدولة، وإلغاء بعض المجالس والوزارات كوزارة الإعلام، وإلغاء كل أنواع الزيادات في الضرائب على القيمة المضافة والهاتف والخدمات العامة، ورفع السرية المصرفية عن حسابات النواب والوزراء والمسؤولين في الدولة، ووضع حد أقصى لرواتب القضاة، وخصخصة قطاع الاتصالات الخليوية، وزيادة الضريبة على أرباح المصارف، وإقرار قانون استعادة الأموال المنهوبة.

كذلك تضمنت الورقة الإصلاحية، اعتبار أي مناقصة أو اتفاق تتجاوز ميزانيتها الـ٢٥ ألف دولار مطلوب منها الموافقة المسبقة عليه من ديوان المحاسبة والتفتيش المركزي، وأيضاً إلغاء جميع المخصصات للبعثات إلى الخارج، وتفعيل هيئة الرقابة الاقتصادية، ودعم الصناعات المحلية ورفع الضريبة على المستوردات للأصناف المنتجة محلياً، ومساهمة المصارف لإنشاء معامل كهرباء ومعامل لفرز النفايات والمحارق الصحية مع خفض الضريبة على المبالغ المساهمة بها.

الورقة الإصلاحية طالبت بتحويل معامل الكهرباء إلى غاز خلال شهر، وأن تكون موازنة عام ٢٠٢٠ بلا عجز.

تواصل التظاهرات والاحتجاجات المطلبية لليوم الرابع في العاصمة اللبنانية بيروت (رويترز)

الدولة تكفل إعانة الأشخاص «المهرّبين» وتأمين إقامة مؤقتة لهم

مشروع قانون «تهريب الأشخاص» يفرض عقوبات تصل للمؤبد

محمد منار حميجو

كشف مشروع قانون خاص بمكافحة تهريب الأشخاص أنه يعاقب كل من ارتكب جريمة تهريب الأشخاص بالسجن من ثلاث حتى ١٥ سنة وبغرامة مالية تعادل ضعف ما عاد عليه من نفع على ألّا تقل عن مليوني ليرة وتصل الغرامة إلى ١٠ ملايين بحق الشخص الاعتباري إذا تم ارتكاب الجريمة باسمه أو لمصلحته أو أحد وسائله.

ويشدد المشروع الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه، العقوبة في حال ارتكبت الجريمة من خلال جماعة إجرامية منظمة وفي حال ارتكبها موظف عام مستغلاً لوظيفته كذلك في حال استخدم الجاني الأطفال في ارتكاب الجريمة إضافة إلى أن مرتكب الجريمة استخدم القوة أو العنف أو السلاح أو التهديد أثناء ارتكاب الجريمة.

وعرّف المشروع تهريب الأشخاص بنقل أو تسهيل أشخاص بطريقة غير مشروعة من دولة إلى أخرى مقابل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مادية أو معنوية.

ونص المشروع على أنه تشدد العقوبة إلى المؤبد في حال كان الغاية من ارتكاب جريمة تهريب الأشخاص تنفيذاً لغرض إرهابي وفي حال نتج عن الجريمة وفاة الشخص المُهرّب أو إصابته بعاهة دائمة، مشيراً إلى أنه تطبق العقوبة ذاتها على الجاني الذي يستخدم القوة أو الأسلحة لمقاومة السلطات إضافة إلى وقوع اعتداء جنسي على الشخص المُهرّب.

وأعفى المشروع من العقوبة كل شخص من الجناة أو الشركاء أو المتدخلين بادر إلى إبلاغ السلطات بمعلومات تمكن من اكتشاف الجريمة قبل البدء بتنفيذها.

وأوضح المشروع أن الدولة توفر التدابير المناسبة لحماية حقوق الأشخاص المُهرّبين وخصوصاً حقهم في الحياة ويشمل ذلك الحق في الإعانة الطبية وتوفير المساعدة للأشخاص المُهرّبين المعرضة حياتهم أو سلامتهم للخطر إضافة إلى توفير أماكن إقامة مؤقتة لائقة.

تطوير المؤسسات الإنتاجية وتنشيط السياحة

الحكومة: موازنة ٢٠٢٠ لتعزيز الأمن الغذائي

الوطن

حدّد مجلس الوزراء توجهات الإنفاق في الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٠ باستمرار تعزيز صمود قواتنا المسلحة ودعم ذوي الشهداء والجرحى وتوفير المتطلبات الأساسية للمواطنين والاستمرار بتأهيل المناطق المحررة من الإرهاب وتعزيز الدعم الاجتماعي وعدم المساس به إضافة لدعم قطاعات الخدمات والتربية والتعليم والصحة، وحسب بيان صحفي لجلسة المجلس أمس تلقت «الوطن» نسخة منه انطلق مشروع قانون الموازنة البالغة ٤ آلاف مليار ليرة من حسن إدارة الموارد المتوافرة والإنفاق بشقيه الاستثماري والجاري حيث يتركز على تعزيز الأمن الغذائي والتنمية بشقيها الاجتماعي والاقتصادي والاستمرار بتطوير المؤسسات الإنتاجية الزراعية والصناعية والحرفية وتنشيط قطاع السياحة.

وأكد وزير المالية مأمون حمدان أن الموازنة العامة للدولة للعام القادم تضمنت اعتمادات تقدر بـ١٥ مليار ليرة لصندوق المعونة الاجتماعية و١٠ مليارات ليرة لصندوق دعم الإنتاج الزراعي و٣٣٧ ملياراً للدعم التمويني والمشتقات النفطية.

وفي موضوع آخر، ناقش المجلس الحرائق الأخيرة في مختلف المحافظات، وقرر شق طرق حراجية وتعزيز أسطول الإطفاء من السيارات والتجهيزات والكوادر البشرية.

اجتماع في «المركزي» لتقييمها

سعر الصرف مستقر عند ٦٠٣ ليرات للدولار من صندوق المبادرة

الوطن

استقرت أسعار الصرف في الأسواق منذ الثلاثاء الماضي عند مستوى ٦٠٣ ليرات للدولار في شركات الصرافة التي تبيع بسعر مبادرة قطاع الأعمال السوري، و٦٢٠ ليرة للدولار في السوق الموازية «السوداء»، وسط حذر شديد، وانخفاض ملموس في قيم التعاملات اليومية فيها، «بحسب مصادر في سوق الصرف».

ورجحت المصادر زيادة العرض على المستوى المتوسط إذ إن استعادة السيطرة على آبار النفط في الشمال الشرقي من شأنه تخفيض فاتورة المشتقات النفطية بنسبة مهمة بعيد عودة تلك الآبار إلى الإنتاج، ومتوقعة تحسن الليرة وقد ينخفض سعر الصرف دون ٥٠٠ ليرة للدولار.

وأكد نائب رئيس لجنة الصادرات في غرفة تجارة دمشق فايز قسومة أنه سيتم تمويل إجازات الاستيراد بشكل يومي من الصندوق الخاص بمبادرة القطاع الخاص، والتي تم الحصول عليها بعد ١٥ الشهر الجاري، وللمساهمين في الصندوق عبر إيداع ١٠ بالمئة من قيمة إجازاتهم.

وفي تصريح لـ«الوطن» كشف قسومة عن انعقاد اجتماع داخلي في المصرف المركزي أمس، لإعادة تقييم أداء المبادرة، مبيناً أنها نجحت في تخفيض سعر الصرف بنحو ٩ بالمئة خلال الفترة الماضية.

ولفت قسومة إلى أهمية الاجتماع الذي عقد الخميس الماضي في مقر غرفة صناعة دمشق وريفها مؤكداً أنه اتفق الصناعيون ورجال الأعمال على وضع نسبة ١٠ بالمئة من قيمة إجازات الاستيراد الصغيرة بالدولار كمساهمة في الصندوق على أن تدرس مساهمة الإجازات الكبيرة لاحقاً.